

## المحاضرة الرابعة

سادسا: فروع القانون المقارن وصوره.

للقانون المقارن فروع تميزه عن بعضه البعض بسبب تفرع القانون إلى العديد من الفروع، كما له صور متعددة تتيح له تحقيق الأهداف لتحقيق نتائج المقارنة.

### 1- فروع القانون المقارن.

للقانون المقارن فروعاً شأنه في ذلك شأن القانون بصفة عامة، فهو يتفرع إلى القانون المقارن العام والقانون المقارن الخاص.

أ- فالقانون المقارن العام ينقسم إلى القانون المقارن الإداري، القانون المقارن الدستوري، القانون المقارن الدولي، القانون المقارن المالي.

ب- بينما يتفرع القانون المقارن الخاص إلى القانون المقارن المدني، المقارن التجاري، المقارن للأحوال الشخصية وغيرها من فروع القانون الخاص.

### 2- صور القانون المقارن.

يمكن للقانون المقارن أن يأتي في صور عديدة تختلف باختلاف الهدف الذي يسعى الباحث لتحقيقه، ويمكن حوصلتها فيما يلي:

#### أ- القانون المقارن المجرد.

يطلق عليه أيضا اسم المقارنة البحتة بسبب سعيه لتحصيل كثيف للمعلومات في المجال القانوني، وهناك من يرى ألا وجود لهذا الشكل من الدراسات في القانون المقارن.

#### ب- القانون المقارن التاريخي.

المقصود منه هو إجراء المقارنة بين قوانين تنتهي إلى فترات زمنية معينة، من أجل استخلاص الخصائص التي ميزت كل قانون خلال الفترة التي كان معمولاً به.

#### ج- القانون المقارن الوصفي.

يهدف هذا الصنف من القانون المقارن إلى عرض قانونيين أو أكثر وبيان المميزات من خلال إظهار الفرق بين القوانين للتعرف على القوانين الأجنبية أو الحصول على معلومات دون هدف آخر، مثلا

الكوارث الطبيعية بين التشريع الفرنسي والجزائري.

## د- القانون المقارن التطبيقي.

يقتصر هذا النوع من القانون المقارن على جمع المعلومات من القوانين الأجنبية لأنه يهدف لتحليل دقيق للقوانين موضوع الدراسة المقارنة التي لا يتم الاكتفاء فيها فقط بالوصف الخاص بالاختلاف بينها، بل يمتد للجوانب العملية التطبيقية عبر جمع المعلومات بعد التحليل والوصول إلى نتائج محدّدة، ومثال ذلك حماية المؤمن له في التشريع الفرنسي والجزائري.

## سابعاً: تصنيفات القانون المقارن.

اختلافات بشأن عملية تصنيف الأنظمة القانونية الكبرى، حيث يتم مراعاة اعتبارات عديدة لهذه العملية، ويمكن إجمال أهم التصنيفات التي طالت الأنظمة القانونية كما يلي:

**1-التصنيف الأول:** اعتمد هذا التصنيف على مدى تأثير القانون الروماني أو القانون الجرمانى على

النظام القانونى للدولة، حيث يحتوى على ثلاثة أنظمة وهى:

أ-المجموعة الأولى: تتأثر تأثراً كبيراً بالقانون الرومانى كإيطاليا وإسبانيا.

ب-المجموعة الثانية: تتأثر تأثراً ضعيفاً بالقانون الرومانى كإنجلترا وروسيا

ج-المجموعة الثالثة: تتأثر بطريقة متساوية بالقانون الرومانى والقانون الجرمانى كفرنسا ألمانيا

وسويسرا، كما أنه حصر التصنيف فى أوروبا دون غيرها.

**2-التصنيف الثانى:** عمل على تقسيم العالم لأربعة تصنيفات مستعملاً مصطلح العائلة وهى:

أ-العائلة الأولى: العائلة الرومانو جرمانية.

ب-العائلة الثانية: العائلة الأنجلو سكسونية.

ج-العائلة الثالثة: عائلة القوانين الاشتراكية.

د-العائلة الرابعة: لا تشكل عائلة ويدخل فى نطاقها النظام القانونى الإسلامى، قانون الهند، وقانون

الشرق الأقصى والصين واليابان.

**3-التصنيف الثالث:** يتم من خلاله تقسيم الأنظمة القانونية إلى ثلاثة مجموعات:

أ-المجموعة الأولى: تضم الأنظمة الغربية المستمدة من المسيحية دون أن يكون هذا الدين مصدراً لها.

ب-المجموعة الثانية: تشمل الأنظمة الاشتراكية والتي لها نزعة غير دينية.

ج-المجموعة الثالثة: تضم الأنظمة الدينية وهي النظام الإسلامي، قانون الكنيسة وقانون الهند.

**4-التصنيف الرابع:** قسّمت العالم لمجموعتين: المجموعة الأولى تضم النظام القانوني الرومانو

جرماني، الكومن لو، النظام الاشتراكي، والمجموعة الثانية تشمل الأنظمة الصينية، وأنظمة العالم الثالث.